الحالُ

٣٣٢ ـ الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حالِ كَفَرْداً أذْهَبُ[(١)]

عَرَّف الحال[(٢)] بأنَّه الوصفُ، الفَضْلَةُ، المنتَصِبُ، للدَّلالَةِ على هَيْئةٍ، نحوُ: «فَرْداً أَذْهَبُ» فـ«فَرْداً»: حال؛ لوجودِ القُيودِ المذكورةِ فيه.

= الزمخشري، وعُذْرُ سيبويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عمن رواه عنهم، وهو لا يقيِّد إلا ما اتصل بسماعه.

الثاني: **أنها لا تكون إلا فعلاً، لكن يجوز فيما بعدها الجر والنصب**، فإن جررته، فهو من باب حذف حرف الجر وبقاءِ عمله، وإن نصبته، فهو من باب النصب على نزع الخافض، وأصل «حاشا زيد» ـ عند هؤلاء ـ: حاشا لزيد.

الثالث: **أنها تكون فعلاً، فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به**، وتكون حرف جر، فيجر ما بعده به، وهذا مذهب المبرد والمازني، وتبعهما ابن مالك، وهذا هو المذهب الذي يؤيِّده السماع.

(١) «**الحال**» مبتدأ «**وصف**» خبره «**فضلة، منتصب، مفهم**» نعوت لوصف «**في حال**» جار ومجرور متعلق بمفهم «**كفرداً**» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، فرداً: حال من فاعل أذهب الآتي «**أذهب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

(٢) **الحال في اللغة**: ما عليه الإنسان من خير أو شر، وهو في اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة، ويقال: حال، وحالة، فيذكَّر لفظه ويؤنث، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَومِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِم

ومن شواهد تذكير لفظه قولُ الشاعر:

إذا أعْجَبَتْكَ الدَّهرَ حَالٌ مِن امرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أمرَهُ واللَّيَالِيَا

فإن قلت: فما الأثر الذي يترتب على تذكير لفظه حين أقول: «حال»؟ وما الأثر الذي يترتب على تأنيث لفظه حين أقول: «حالة»؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك: إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مجردًا من علامة التأنيث، فتقول: «حسن حال محمد، وساء حال خالد»، وتعيد الضمير إليه مذكرًا، فتقول: «حال محمد أداه إلى فعل ما فعل»، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر، فتقول: «هذا حال محمد»، وتصفه بوصف المذكر، فتقول: «لمحمد حال حسن»، وتأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مقترنًا بتاء التأنيث، فتقول: «حسنت حالة محمد، وساءت حالة خالد»، وتعيد الضمير إليه مؤنثًا فتقول: «حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل»، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع =

وخرج بقوله: «**فَضْلَة**» الوصفُ الواقعُ عمدةً، نحوُ: «زيدٌ قائِمٌ» وبقوله: «**للدَّلالةِ على الهَيْئةِ**»(1) التمييزُ المشتَقُّ، نحوُ: «لله دَرُّه فارِساً» فإنَّه تمييزٌ لا حالٌ على الصحيح، إذْ لم يُقصَدْ به الدَّلالةُ على الهَيْئةِ، بَلِ التعجبُ مِنْ فُروسيَّتِهِ، فهو لبيان المتعجَّبِ منه، لا لبَيانِ هَيْئتهِ، وكذلك «رَأَيْتُ رَجُلاً راكِباً» فإنَّ «راكباً» لم يُسَقْ للدَّلالةِ على الهيئة، بَلْ لِتَخصيصِ الرَّجُل، وقولُ المصنِّف: «**مُفْهِمُ في حالِ**» هو معنى قولنا: «للدَّلالةِ على الهيئة».

٣٣٣ ـ وكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقَّا يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا(٢)

= للمؤنث، فتقول: «هذه حالة محمد»، وتصفه بوصف المؤنث فتقول: «لمحمد حالة حسنة».

فإن قلت: أذلك واجب في الحالين؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكرًا أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهِه معاملة المذكر، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثًا أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك: أما إذا كان لفظ الحال مذكرًا، فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر، بل أنت في سعة من أن تذكِّر معناه أو تؤنثَه، تقول: هذا حال، وهذه حال، وتقول: حال حسن، وحال حسنة، وتقول: الحال الذي أنا فيه طيب، والحال التي أنا فيها طيبة، وتقول: كان حالنا يوم كذا جميلاً، وكانت حالنا يوم كذا جميلة، ونلفت نظرك إلى قول الشاعر في البيت المتقدم: «أعجبتك الدهر حال».

فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً، فليس لك مَعْدًى عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها، كما أنه ليس لك معدى عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث، فتقول: هذه حالة محمد، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثًا، فتقول: حالة محمد أدت إلى ما حدث، وإلى وصفها بوصف المؤنث، فتقول: حالة طيبة، وبالجملة إذا أنثت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازي التأنيث البتة، وإذا ذكَّرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملةَ المؤنث.

(1) للدلالة على هيئة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، و«أفعل» التفضيل.
«شرح المكودي» ص١٣٩ ـ ١٤٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ٢٥١.
وزاد بعضُهم المبتدأ، والخبر، واسمَ النواسخ، والمجرور بالحرف، والمضاف إليه، وفيها خلافٌ لا مجال لبسطه.

(٢) «**وكونه**» الواو للاستئناف، وكون: مبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «**منتقلاً**» خبر المصدر الناقص «**مشتقًا**» خبر ثانٍ «**يغلب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كونه منتقلاً» والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «**لكن**» حرف استدراك «**ليس**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً... إلخ «**مستحقًا**» خبر ليس.

الأكثرُ في الحالِ أنْ تكونَ: منتقلةً، مشتقةً[1].

ومَعْنى الانتقالِ: ألَّا تكونَ ملازِمَةً للمُتَّصِفِ بها[2]، نحوُ: «جاءَ زيدٌ راكِباً» فـ «راكباً»: وَصْفٌ مُنتقلٌ، لجوازِ انْفكاكِه عَنْ «زيدٍ» بأنْ يجيءَ ماشياً.

وقَدْ تجيءُ الحالُ غيرَ مُنتقلةٍ[٣]، أي: وصفاً لازماً، نحو: «دَعَوْتُ اللهَ سميعاً» و«خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيها أَطوَلَ مِنْ رِجلَيْها»، وقولِهِ: [الطويل]

ش١٧٩ ـ فَجاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظامِ كَأنَّما عِمامَتُهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِواءُ[٤]

---

(1) يكثر أن تكون مشتقة؛ لأنها وصفٌ، وهو مشتقٌّ.
والمشتقّ: هو المصوغُ من مصدرٍ، والمراد به: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبّهة.

(2) فهي تبيِّنُ هيئته في مدّة محدودة، أو بشكل مؤقَّتٍ.

(٣) **تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل:**
الأولى: أن يكون العامل فيها مُشعِرًا بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو قولهم: خلق الله الزَّرافةَ يديها أطولَ من رِجْليها، ونحو قول الشاعر:
فجاءَتْ به سَبْطَ العِظَامِ ....
البيت الذي أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩).
الثانية: أن تكون الحال مؤكدة: إما لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] أو قولِهِ سبحانه: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، وإما مؤكِّدة لصاحبها، نحو قوله سبحانه: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولهم: «زيد أبوك عطوفًا».
الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كقولهم: دعوت الله سميعًا، وقولِهِ تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وكقوله جلَّ ذِكْرُه: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

(٤) البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.
اللغة: «سبط العظام» أراد أنه سويُّ الخَلقِ حسن القامة «لواء» هو ما دون العلم، وأراد أنه تامُّ الخلق طويل؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.
الإعراب: «**فجاءت**» جاء: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**به**» جار ومجرور متعلق بجاءت «**سبط**» حال من الضمير المجرور محلًّا بالباء، وسبط مضاف، و«**العظام**» مضاف إليه «**كأنما**» كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «**عمامته**» عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف، والضمير مضاف إليه «**بين**» منصوب على الظرفية، وبين مضاف، و«**الرجال**» مضاف إليه «**لواء**» خبر المبتدأ.
الشاهد فيه: قوله: «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفًا ملازمًا، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفًا =

فـ«سَميعاً، وأطْوَلَ، وسَبْطَ» أحوالٌ، وهي أوصافٌ لازمةٌ.

وقد تأتي الحالُ جامدةً، ويكثرُ ذلك في مواضعَ ذكرَ المصنِّفُ بعضَها بقوله:

٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ الجُمودُ في سِعْرٍ وَفي ... مُـبْـدي تَـأَوُّلٍ بِـلا تَـكَـلُّـفِ(١)

٣٣٥ ـ كَبِعْهُ مُداً بِكَذا يَداً بيَدْ ... وَكَـرَّ زَيْـدٌ أَسَـداً أَيْ كَـأَسَـدْ(٢)

يكثر مجيءُ الحالِ جامدةً إنْ دَلَّتْ على سِعْرٍ، نحوُ: «بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَم»(٣) فمدًّا: حالٌ جامدةٌ، وهي في معنى المشتقِّ، إذِ المعنى: «بِعْهُ مُسَعَّراً كلُّ مُدٍّ بدِرْهَمٍ» **ويكثرُ جمودُها أيضاً فيما دَلَّ على تَفاعُلٍ**، نحوُ: «بِعْتُهُ يداً بيَدٍ»(٤) أي: مُناجَزَةً، أو على تشبيهٍ، نحو: «كَرَّ زيدٌ

= منتقلاً، وإضافة سبط لا تفيده تعريفًا ولا تخصيصًا؛ لأنه صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد رفع القبح، على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدي» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول، ومبدي مضاف، و«تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول، ولا: اسم بمعنى غير مضاف، وتكلف: مضاف إليه.

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف، بع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «مدًا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد، وقال سيبويه: هو بيان لمد «وكر زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أي» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله: «أسداً» الواقع حالاً، والكاف الاسمية مضاف، وأسد مضاف إليه.

(٣) **يجوز في هذا المثال وجهان**: أحدهما رفع المدِّ، وثانيهما نصبه، فأما رفع «مدٌّ» فعلى أن يكون مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفًا محذوفًا، وتقدير الكلام: بع البُرَّ (مثلاً) مُدٌّ منه بدرهم، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، والرابط هو الضمير المجرور محلًا بمن، ولا يكون المثال ـ على هذا الوجه ـ مما نحن بصدده؛ لأنَّ الحال جملة لا مفرد جامد، أما نصب مد، فعلى أن يكون حالاً، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده، والمشتق المؤوَّل به ذلك الحال يكون مأخوذًا من الحال وصفته جميعًا، وتقديره: مسعَّرًا.

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل بعه؛ فيكون «مسعِّرًا» الذي تؤوِّله به بكسر العين مشدَّدةً اسم فاعل، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول؛ فيكون قولك: «مسعَّرًا» بفتح العين مشددةً اسمَ مفعول.

(٤) هذا المثال كالذي قبله، يجوز فيه رفع «يد» ونصبه، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق، والتقدير على الرفع: يدٌ منه على يدٍ مني، والتقدير على النصب: يدًا كائنة مع يد.

أَسَداً» أي مُشْبِهاً الأسَدَ، فـ«يداً، وأسداً» جامدان، وَصَحَّ وُقوعُهما حالاً لظهور تَأَوُّلِهِما بمشتقٍّ كما تقدَّم، وإلى هذا أشارَ بقوله: «وَفي مُبْدي تَأَوُّلٍ» أي: يكثر مجيءُ الحالِ جامدةً حيثُ ظهرَ تَأَوُّلُها بمشتقٍّ.

وعُلم بهذا وما قبلَه أنَّ قولَ النَّحويينَ: «**إنَّ الحالَ يجبُ أنْ تكونَ منتقلةً مشتقَّةً**» معناه أنَّ ذلكَ هو الغالبُ، لا أنَّه لازمٌ، هذا معنى قولِه فيما تقدَّم: «**لكن لَيْسَ مُستَحَقَّا**»(١).

---

(١) **ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق**، وهي: أن تدل الحال على سعر، أو على تفاعل ـ ومنه دلالتها على مناجزة ـ أو على تشبيه، **وقد بقيت خمسة مواضع أخرى**:

الأول: أن تدلَّ الحال على ترتيب، كقولك: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً، وقولك: سار الجند رجلين رجلين، تريد مرتَّبين. وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكررًا. فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الواو عليه، وفي المثال الثاني هو لفظ الجند، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالاً، جعل كل واحد منهما حالاً، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك: الرمان حلو حامض، وذهب ابن جِنِّي إلى أن الحال هو الأول، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر.

الموضع الثاني: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وقولِه: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وتسمى هذه الحال: «الحال الموطِّئة».

الموضع الثالث: أن تكون الحال دالَّة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

الموضع الرابع: أن تدل الحال على طَور فيه تفصيل، نحو قولهم: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا.

الموضع الخامس: أن تكون الحال نوعًا من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهبًا، أو تكون الحال فرعًا لصاحبها، كقولك: هذا حديدك خاتمًا، وكقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

[الموضع السادس] أن تكون الحال أصلاً لصاحبها، كقولك: هذا خاتمك حديدًا، وكقوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى ـ وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه ـ يجب تأويلها بمشتق، ليُسرِ ذلك وعدم التكلُّف فيه، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية، فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضًا؛ ليكون الحال مشتقًّا على ما هو الأصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق؛ لأن في تأويلها بالمشتق تكلفًا، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

٣٣٦ ـ وَالحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فاعْتَقِدْ ... تَنْكيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ[1]

مَذهبُ جُمهورِ النَّحويينَ أنَّ الحالَ لا تكونُ إلّا نكِرةً، وأنَّ ما ورد منها مُعَرَّفاً لَفْظاً، فهو مُنَكَّرٌ مَعْنًى، كقولهم: جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفيرَ، و:

ش١٨٠ ـ أَرْسَلَها العِراكَ. . . . .[2] [الوافر]

واجْتَهِدْ وَحْدَك، وكلَّمْتُه فاهُ إلى فِيَّ، فـ«الجَمَّاء، والعِراكَ، ووَحْدَكَ، وفاهُ»: أحْوالٌ،

---

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لفظاً» تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير: مفعول به لاعتقد، وتنكير مضاف، والهاء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحدك» الكاف جارة لقول محذوف، وحد: حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي، ووحد مضاف، والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل نصب مقول لقول محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك: اجتهد وحدك، والحال في تأويل «منفرداً».

(٢) هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشيًّا أورد أُتُنَه الماء لتشرب، وهو بتمامه: [الوافر]

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

اللغة: «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نغص» مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده، ونغص البعير: إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريمًا، أو شديد البطش، أو ضعيفًا.

الإعراب: «فأرسلها» أرسل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقة، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الأتن مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذدها» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، يذد: فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل، وها: مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها، ومثلها جملة «ولم يشفق» وقوله: «على نغص» جار ومجرور متعلق بيشفق، ونغص مضاف، و«الدخال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة، وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

وهي مَعْرِفَة لفظاً، لكنها مُؤَوَّلةٌ بنَكِرَةٍ، والتقديرُ: جاؤوا جميعاً، وأرسلَها مُعْترِكَةً، واجْتَهِدْ مُنفرِداً، وكلَّمته مُشافهةً(١).

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التي ذكرها الشارح وذكرها النحاة من قبله ومن بعده بيانًا يتضح لك به أمرها غايةَ الاتضاح، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن تجده من الأمثلة مما لم يذكره الشارح ههنا.
وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالاً فمثالاً أرى أن أقرر لك قاعدتين، وأبين ـ مع ذلك ـ السرَّ في كل قاعدة منهما، فأقول:
القاعدة الأولى: الأصل في الحال أن يكون نكرة، فإن جاءت في كلام ما من كلام العرب معرفة، فهي بغير تردد ـ عند جمهرة البصريين ـ في تأويل النكرة، والسر في ذلك أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته، والحال تلتبس بالنعت، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة، يصح أن يكون موصوفاً بهذه الحال ظن السامع أنها نعت، والتبس عليه الأمر، فدفعًا لهذا الالتباس، ورغبة في إفادة المقصود من أول الأمر، التزم العرب في كلامهم إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاؤوا بوصف بعد هذه المعرفة، فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتًا جاؤوا به معرفة، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالاً جاؤوا به نكرة، فلم يلتبس على السامع الأمر.
القاعدة الثانية: أن الحال وصف لصاحبها وقَيدٌ في عاملها، وقد علمنا أن الوصف الذي هو النعت لا يكون إلا مشتقًّا: إما اسم فاعل وإما اسم مفعول، وإما صفة مشبهة، وإما أفعل تفضيل، وإما صيغة مبالغة، فإن جاء الوصف جامدًا، فهو البتة في تأويل الاسم المشتق، فكذلك ما دل على معناها وقام مقامها وهو الحال، لا يكون إلا مشتقًّا أو في تأويل المشتق، ولهذا تراهم يؤوِّلون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون في المعنى مشتقًّا، وقد بينا وجه ذلك بدقة، وبينا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت في هذه المسألة.
ثم نأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحدًا فواحدًا على ترتيبها في كلام الشارح.
أما المثال الأول، وهو قولهم: «جاؤوا الجمَّاءَ الغفيرَ» فإن الجماء مؤنث الأجم، ونظيره أبيض وبيضاء، وأحمر وحمراء، واشتقاق الجماءِ والأجمِّ من الجمِّ، بتشديد الميم، وهو الكثرة، تقول: ماءٌ جمٌّ؛ تريد أنه كثير، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠] أي حبًّا كثيرًا، وقال الراجز:

إن تَغفـرِ اللَّهُمَّ تَغفِـرْ جَمَّا ... وأيُّ عَبْـدٍ لَـكَ لا أَلَـمَّا

وتقول: هذه امرأة جماء المرافق، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق، والغفير، فعيل، قيل: بمعنى فاعل، وأصل اشتقاقه من الغَفْر، بفتح الغين وسكون الفاء، وهو السَّتر، تقول: غفر الله تعالى ذنبك، تريد: ستره عليك ولم يفضحك به، والغفير في صناعة الإعراب صفة للجماء، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة؛ لأن الموصوف مؤنث، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملةَ أختها التي هي فعيل بمعنى مفعول؛ كقولهم: امرأة جريح، وامرأة قتيل، وكأنهم حين قالوا: «جاؤوا الجمَّاءَ الغفَير» قالوا: جاؤوا الجماعة =

= الساترة لوجه الأرض، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء. هذا، وقد قالوا في هذا المثل: «جاؤوا جماء غفيرًا» فأتوا به منكَّرًا على الأصل في الحال.

وأما المثال الثاني ـ وهو قولهم: «أرسلها العراك» ـ فقد بيناه في شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه في هذا الموضع.

وأما المثال الثالث ـ وهو قولهم: «اجتهد وحدك» ـ فإن «وحدك» اسم يدل على التوحد والانفراد، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة، وقد وردت في عبارات قليلة مجرورة بالإضافة، وذلك نحو قولهم في المدح: «فلان نسيج وَحْدِه، وقريع وَحْدِه»، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس: «فلان رجيل وَحْدِه»، ونحو قولهم في الذمِّ: «فلان عُيَير وَحْدِه، وجُحيش وَحْدِه».

وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الكلمة في حالة النصب، فقال سيبويه والخليل بن أحمد: هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق، وهو منصوب على الحال، وكأنك حين تقول: «جاء زيد وحده» قد قلت: جاء زيد إيحادًا، أي متوحِّدًا، والمعنى: جاء منفردًا، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية، واستمع إلى المحقق الرَّضي يقول في شرح هذين المذهبين: «ومذهب الكوفيين انتصاب وحده على الظرفية، أي: لا مع غيره، فهو في المعنى ضد معًا في قولك: جاؤوا معًا، وكما أن في معاً خلافًا هل هو منتصب على الحال، أي: مجتمعين، أو على الظرف، أي: في مكان واحد، فكذا اختلف في وحده في نحو: جاء وحده، أهو حال، أي: منفردًا، أو ظرف، أي: لا مع غيره» اهـ كلامه.

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: وليس يبعد عندي أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائمًا مقام المصدر، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملته حالاً، أي: جاء زيد يتوحَّد توحدًا، كما يصح أن يكون العامل فيه اسمًا مشتقًّا يقع حالاً، أي: جاء زيد متوحدًا توحدًا.

وأما المثال الرابع ـ وهو قولهم: «كلَّمته فاه إلى فيَّ» ـ فقد وردت هذه العبارة بروايتين، الأولى: «كلمته فوه إلى فيَّ» وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف في توجيهها، وفوه: مبتدأ ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة في محل نصب حال، والرواية الثانية: «كلَّمتُه فاه إلى فيَّ» وقد ورد على هذا الوجه قول أبي الطيِّب المتنبي:

قبَّلتُها ودمُوعي مَزْجَ أدمُعِها ... وقبَّلَتْني على خَوفٍ فماً لِفَمِ

وهذه الرواية هي التي ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن «فاه» حال وإن كان اسمًا جامدًا وإن كان معرفة بالإضافة؛ لأنه في قوة اسم مشتق منكَّر، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه؛ لأنه نكرة في التقدير كما قلت لك، وكأنه قال: فاه موجهًا إلى فيَّ، وذهب الكوفيون إلى أن «فاه» مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالاً، وكأنه قد قيل: كلمته جاعلاً فاه إلى فيَّ. =

وزعم البغداديُّونَ ويونسُ أنَّه يجوزُ تعريفُ الحالِ مُطلَقاً بلا تأويل، فأجازوا: «جاءَ زيدٌ الرّاكِبَ».

وَفَصَّلَ الكوفيون، فقالوا: إنْ تَضَمَّنَتِ الحالُ مَعْنى الشرطِ صَحَّ تعريفها، وإلَّا فلا، فمثالُ ما تضمَّنَ معنى الشرط: «زيد الرَّاكِبَ أحْسَنُ منه الماشيَ» فـ«الراكبَ والماشي»: حالانِ، وصحَّ تعريفُهما لتأوُّلِهما بالشرطِ، إذِ التقديرُ: زيدٌ إذا ركبَ أحسنُ منه إذا مَشَى، فإنْ لم تتقدَّرْ بالشرطِ لم يَصِحَّ تعريفُها، فلا تقول: «جاءَ زيدٌ الرَّاكِبَ» إذ لا يصحُّ «جاءَ زيدٌ إنْ رَكِبَ».

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ[1]

حقُّ الحالِ أنْ يكونَ وصفاً ـ وهو ما دَلَّ على مَعْنًى وصاحبِه، كقائم وَحَسَن ومَضْروب ـ فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحبِ المعنى[2].

= وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس عليها، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها، فيقال مثلاً: جاورته منزلَه إلى منزلي، وناضلته قوسَه عن قوسي، ونحو ذلك.

وأحسبني قد أطلت عليك، لكني إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة واختلافَ العلماء فيها، وأشرحَ لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها، ولا يبعد على ذهنك وعيها، والله المسؤول أن ينفعك به.

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لـ«مصدر» «حالاً» منصوب على الحال، وصاحبه الضمير المستتر في «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مصدر منكر» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغتة» الكاف جارة لقول محذوف، بغتة: حال من الضمير المستتر في «طلع» الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **اعلم أولاً أن في هذا الموضوع خلافين** أشار الشارح إليهما وتحدث عن كل واحد منهما حديثًا مقتضبًا، حيث لا يكاد القارئ يميزهما، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر فهمًا واضحًا، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين، ونفردَ أحدهما عن الآخر، ونبين مع كل واحد منهما آراء العلماء الذين اختلفوا فيه.

فأما الخلافان:

فأحدهما: في إعراب المصدر المنكَّر في نحو قولك: «جاءَ محمَّدٌ رَكْضًا». **وثانيهما**: في جواز القياس على هذا التركيب.

فأما الخلاف الأول: فقد أشار الشارح إليه بقوله: «وهو منصوب على الحال، وهذا مذهب سيبويه =

= والجمهور، وذهب الأخفش. . . وذهب الكوفيون» **وحاصل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء**:

الأول ـ وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة ـ: أن هذا المصدر نفسه حال، وأنه على التأويل بالوصف المناسب، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبرًا في كلام العرب في نحو قولهم: زيد عدل، ورضًا، وصوم، وفطر، كما وقع نعتًا كذلك، والخبر والنعت أخَوَا الحال، وأيضًا فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام، فيقع كل منهما موقع الآخر، فيقع الوصف مفعولاً مطلقًا، والأصل فيه المصدر، نحو قولهم: قم قائمًا، وسرت أشد السير، وتأدبت أكمل التأدب، ويقع المصدر خبرًا ونعتاً، والأصل في الموضعين للوصف.

الثاني ـ وهو مذهب الأخفش والمبرد ـ: أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه، وجملة الفعل وفاعله حال، وتقدير «جاء زيدٌ ركضًا»: جاء زيد يركضُ ركضًا.

الثالث ـ وهو رأي أبي علي الفارسي ـ: أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالاً، فتقدير المثال المذكور: جاء زيد راكضاً ركضًا.

الرابع ـ وهو قول الكوفيين ـ: أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام، ونظير ذلك قولهم: أحببته مِقَة، وشنأته بغضًا.

الخامس: أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام، وأصل المثال المذكور: جاء زيد مجيءَ ركض.

السادس: أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف، هو وصف أو مؤول بوصف، فتقدير المثال المذكور ـ على هذا الرأي ـ: جاء زيد صاحب ركض، أو ذا ركض، على نحو تأويلهم المصدر الواقع خبرًا.

وأما الخلاف الثاني ـ وهو الذي أشار الشارح إليه بقوله: «وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكنه ليس بمقيس» ـ فإنا نذكر لك أولاً أنه قد ورد عن العرب في ألفاظ كثيرة جدًّا، حتى قال أبو حيان: «وورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً» اهـ. ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقوله: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقوله: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقوله: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨]، وقال العرب: قتلته صبرًا، وأتيته ركضًا، ومشيًا، وعَدوًا، ولقيته فَجأة، وكِفاحًا، وعِيانًا، وكلَّمته مشافهة، وأخذت عن فلان سماعًا، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم.

وقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد عن العرب. **فأما سيبويه وأصحابه**، فلم يُجز القياس عليها مع كثرتها، ومع أنه روي الكثير مما سمعه عن العرب، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه، وعذره في ذلك أنه خلاف الأصل، من قِبَلِ أن الحال في المعنى وصف لصاحبها، وما جاء على خلاف القياس فغيره عليه لا ينقاس.

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد، فقد اختلف نقل العلماء عنه، فمنهم من نقل عنه =

وقدْ كَثُرَ مجيءُ الحالِ مَصْدَراً نَكِرةً، ولكنَّه ليس بمَقِيس، لمجيئه على خلاف الأصْلِ، ومنه: «زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» فـ«بغتةً»: مصدرٌ نَكِرةٌ، وهو منصوبٌ على الحالِ، والتقديرُ: زَيْدٌ طَلَعَ باغتاً، **هذا مذهبُ سيبويه**(1) والجمهور.

وذهبَ **الأخفشُ والمبرِّدُ** إلى أنَّه منصوبٌ على المصدريَّةِ، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقديرُ: طَلَعَ زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً، فـ«يَبْغَتُ» عندَهما هو الحال، لا «بَغْتَةً».

وذهب **الكوفيون** إلى أنَّه منصوبٌ على المصدريَّةِ كما ذَهَبا إليه، ولكنَّ الناصبَ له عندَهم الفعلُ المذكورُ، [وهو طَلَعَ]؛ لتأوُّلِه بفعلٍ من لَفْظِ المصدرِ، والتقديرُ في قولك: «زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» «زيد بَغَتَ بغتةً»، فيؤولون «طَلَعَ» ببغت، وينصبون به «بغتةً».

= أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقًا، ونعني بالإطلاق ههنا أنه يستوي في جواز القياس أن يكون المصدر نوعًا من الفعل، نحو: كلمته مشافهة، وجئته سرعة، وألا يكون المصدر نوعًا من الفعل، نحو: جاء عليٌّ بكاءً، ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز القياس فيما كان المصدر نوعًا من الفعل، دون ما لا يكون كذلك.

قال المحقق الرضي: «ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يقتصر على ما سمع منها، نحو: قتلته صبرًا، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه، نحو: أتانا رجلة وسرعة وبطئاً، ونحو ذلك، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه، فلا خلاف أنه ليس بقياسي، فلا يقال: جاء ضحكًا وبكاء، ونحو ذلك؛ لعدم السماع» اهـ.

وأما ابن مالك ومشايعوه، فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكَّر:

الأول: أن يكون المصدر المنصوب واقعًا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، وقد ورد من ذلك قولهم: أنت الرجل علمًا، وأجاز هؤلاء أن تقول: أنت الرجل فضلاً، ونبلاً، وحلمًا، ومروءةً، وشجاعة، وإقدامًا، وأن تقول: أنت الصديق تضحيةً، وإخلاصًا.

الثاني من ذلك قولهم: هو زهير شِعرًا، وأجاز هؤلاء لك أن تقول: محمد حاتم جودًا، وعليٌّ قضاء، وإياس زكانة، وعمر عدلاً، وحنيف إباء، والأحنف حلمًا، ويوسف جمالاً، وما أشبه ذلك.

الثالث: أن يقع المصدر المنكَّر المنصوب بعد أما الشرطية، وذلك نحو: أما علمًا فعالم، وأما نبلاً فنبيل، وأما حلمًا فحليم، وأما كرمًا فكريم، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالاً بتأويله بالمشتق، ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدر الذي نابت عنه «أما» ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط.

(1) ليس هذا المثال في مطبوع «الكتاب»، وفيه ١/١٦٣: «ذهب صُعُداً» فإنما خبّر أن الذهاب كان على هذه الحال.

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غالِباً ذو الحالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ[١]

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضاهِيهِ كَـ«لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا»[٢]

حقُّ صاحِبِ الحالِ أنْ يكونَ معرفةً[3]، ولا ينكَّرُ في الغالبِ إلَّا عندَ وجودِ مُسَوِّغٍ، وهو أحد أمور[٤]:

منها: أنْ يتقدَّمَ الحالُ على النَّكِرَةِ، نحوُ: «فيها قائماً رَجُلٌ»، وكقول الشاعر ـ

---

(١) «**ولم**» نافية جازمة «**ينكر**» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم «**غالباً**» حال من نائب الفاعل «**ذو**» نائب فاعل ينكر، وذو مضاف، و«**الحال**» مضاف إليه «**إن**» شرطية «**لم**» نافية جازمة «**يتأخر**» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو الحال، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم يتأخر ذو الحال... إلخ فلا ينكر «**أو يخصص، أو يبن**» معطوفان على يتأخر.

(٢) «**من بعد**» جار ومجرور متعلق بيبن في البيت السابق، وبعد مضاف، و«**نفي**» مضاف إليه «**أو**» عاطفة «**مضاهيه**» مضاهي: معطوف على نفي، ومضاهي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه «**كلا**» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «**يبغ**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية «**امرؤ**» فاعل يبغ «**على امرئ**» جار ومجرور متعلق بيبغ «**مستسهلاً**» حال من قوله: «امرؤ» الفاعل.

(3) لأنه مُخبَرٌ عنه بالحال في المعنى.

(٤) **ذكر الشارح ـ تبعًا للناظم ـ من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثةَ مسوِّغات:**

أولها: تقدم الحال. **وثانيها**: تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة. **وثالثها**: وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه.

وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها:

الأول: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، كما في قولك: زارنا رجل والشمس طالعة، والسرُّ في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] مسوغان، بل ثلاثة، وهي: تقدم النفي، ووقوع الواو في صدر جملة الحال، والثالث: اقتران الجملة بإلا؛ لأن الاستثناء المفرَّغ لا يقع في النعوت، وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] فالمسوغ وقوع الواو في صدر جملة الحال.

الثاني: أن تكون الحال جامدة، نحو قولك: هذا خاتَمٌ حديدًا، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل؛ فلا يذهب إليه ذاهب، وقد ساغ في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت (انظر ص٢٠٣ وما بعدها).

الثالث: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها، كقولك: زارني خالد ورجل راكبين، أو قولك: زارني رجل صالح وامرأة مبكرين.

وأنشده سيبويه(1) ـ: [الطويل]

ش١٨١ ـ وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَو عَلِمْتِهِ شُحوبٌ وَإنْ تَسْتَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ(٢)

وكقوله: [الطويل]

ش١٨٢ ـ وَمَا لامَ نَفْسِي مِثْلَها لِيَ لائِمٌ وَلا سَدَّ فَقْرِيْ مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدِي(٣)

---

(1) «الكتاب» ١/ ١٢٣.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «شحوب» هو مصدر شَحَبَ جسمه يَشحُب شُحوبًا، بوزن قعد يقعد قعودًا، وقد جاء على لغة أخرى: شحُب يشحُب شحوبة، مثل سهل الأمر يسهل سهولة، إذا تغير لونه «بينًا» ظاهرًا، وهو فيعل من بان يبين، إذا ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لَشحوبًا ظاهرًا، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة عليَّ، وإذا أحببت أن تري الشاهد فانظري إلى عيني، فإنهما تحدثانك حديثه.

الإعراب: «**وبالجسم**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**مني**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم «**بيناً**» حال من «شحوب» الآتي على رأي سيبويه الذي يُجيز مجيءَ الحال من المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرًا «**لو**» شرطية غير جازمة «**علمته**» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمته لأشفقت عليَّ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «**شحوب**» مبتدأ مؤخر «**وإن**» شرطية «**تستشهدي**» فعل مضارع فعل الشرط، وياء المخاطبة فاعل «**العين**» مفعول به «**تشهد**» جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «بينًا» حيث وقعت الحال من النكرة التي هي قوله: «شحوب» على ما هو مذهب سيبويه كما قررناه في الإعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريتَ على ما ذهب الجمهور إليه، خلا البيتُ من الشاهد؛ لأن صاحب الحال عندهم ضمير.

(٣) وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «لام» عذل، وتقول: لام فلان فلانًا لومًا وملامة وملامًا، إذا عاتبه ووبَّخه «سد فقري» أراد: أغناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يحب، فهو في حاجة لإيصاده.

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، فيحمله على العدول عنه، وإن ما في يد الإنسان من المال لَأَقربُ منالاً له مما في أيدي الناس.

=

فـ«قائماً»: حال من «رَجُلٍ»، و«بَيِّناً» حالٌ من «شُحوب»، و«مِثْلَها» حالٌ مِنْ «لائمٍ».

ومنها: أن تُخَصَّصَ النَّكرةُ بِوَصْفٍ أو بإضافةٍ، فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ قولُه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥][(١)].

وكقول الشاعر: [البسيط]

ش١٨٣ ـ نَجَّيْتَ يا رَبِّ نوحاً واسْتَجَبْتَ لَهُ   في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحونا

= **الإعراب**: «**وما**» نافية «**لام**» فعل ماض «**نفسي**» نفس: مفعول به تقدم على الفاعل، ونفس مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**مثلها**» مثل: حال من «لائم» الآتي، ومثل مضاف، وها مضاف إليه، و«مثل» من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفًا «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتي «**لائم**» فاعل لام «**ولا**» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «**سد**» فعل ماض «**فقري**» فقر: مفعول به لسد تقدم على الفاعل، وفقر مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، «**مثل**» فاعل لسد، ومثل مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه، «**ملكت**» ملك: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**يدي**» يد: فاعل ملكت، ويد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله: «مثلها لي لائم» حيث جاءت الحال ـ وهي قوله: «مثلها» و«لي» ـ من النكرة، وهي قوله: «لائم» والذي سوغ ذلك تأخرُ النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور، والأمر الثاني واحد الأوامر، وقد أعرب الناظم وابنه «أمرًا» على أنه حال من أمر الأول، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم، أي: حال كونه مأموراً به من عندنا.

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه، إلا إذا وجد واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب، وليس واحد منها بموجود هنا.

وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال، بل المضاف الذي هو لفظ «كل» كالجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ «أمر» في صحة الاستغناء به عنه؛ وذلك لأن لفظ «كل» بمعنى الأمر؛ إذ المعلوم أن لفظ «كل» بحسب ما يضاف إليه.

ومن العلماء من جعل «أمراً» الثاني حالاً من «كل»، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدده؛ لأن «كل أمر» نكرة؛ إذ المضاف إليه نكرة، ومنهم من جعل أمرًا حالاً من الضمير المستتر في حكيم، ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً، أي مأمورًا به.

وَعــاشَ يَــدْعــو بِــآيــاتٍ مُــبَــيِّــنَــةٍ   في قَوْمِهِ أَلْفَ عامٍ غَيْرَ خَمْسينا(١)

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

ومنها: أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ، وشبهُ النَّفْي: هو الاستفهامُ والنَّهيُ، وهو المرادُ بقَوله: «أو يَبِنْ مِنْ بعدِ نَفْيٍ أو مضاهيه» فمثالُ ما وقعَ بعدَ النَّفي قولُه: [السريع]

ش١٨٤ ـ ما حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى واقيا   وَلا تَــرَى مِــنْ أَحَــدٍ بــاقــيــا(٢)

---

(١) البيتان من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «الفلك» أصله بضم فسكون: السفينة، ولفظه للواحد والجمع سواء، وقد تتبع حركة عينه التي هي اللام حركةَ الفاء كما في بيت الشاهد «ماخر» اسم فاعل من مَخَرَت السفينة ـ من بابي قطع ودخل ـ إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر، أو الماء «مشحونًا» اسم مفعول من شحن السفينة، أي ملأها «آيات مبينة» ظاهرة واضحة، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه.

الإعراب: «**نجيت**» فعل وفاعل «**يا رب**» يا: حرف نداء، رب: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله «**نوحًا**» مفعول به لنجيت «**واستجبت**» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل «**له**» جار ومجرور متعلق باستجبت «**في فلك**» جار ومجرور متعلق بنجيت «**ماخر**» صفة لفلك «**في اليم**» جار ومجرور متعلق بماخر «**مشحونًا**» حال من فلك «**وعاش**» الواو عاطفة، عاش: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نوح «**يدعو**» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى نوح فاعل، والجملة في محل نصب حال «**بآيات**» جار ومجرور متعلق بيدعو «**مبينة**» صفة لآيات «**في قومه**» الجار والمجرور متعلق بعاش، وقوم مضاف، والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه «**ألف**» مفعول فيه ناصبه عاش، وألف مضاف، و«**عام**» مضاف إليه «**غير**» منصوب على الاستثناء أو على الحال، وغير مضاف، و «**خمسينا**» مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف في آخره للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «مشحونًا» حيث وقع حالاً من النكرة، وهي قوله: «فلك»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وُصفت بقوله: «ماخر» فقربت من المعرفة.

(٢) البيت لراجز [البيت من السريع] لم يعينه أحد ممن استشهد به من النحاة.

اللغة: «حم» بالبناء للمجهول: أي قُدِّر وهيئ، وتقول: أحمَّ اللهُ تعالى هذا الأمر وحمَّه، إذا قدَّر وقوعه وهيأ له أسبابه (انظر ص٢١٤) «واقياً» اسم فاعل من «وقى يقي» بمعنى حفظ يحفظ.

المعنى: إن الله تعالى لم يقدِّر شيئًا يحمي من الموت، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود، فاستعدَّ للموت دائمًا.

الإعراب: «**ما**» نافية «**حم**» فعل ماض مبني للمجهول «**من موت**» جار ومجرور متعلق بقوله: «واقياً» الآتي «**حمى**» نائب فاعل لحم «**واقيًا**» حال من حمى «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**ترى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**من**» زائدة «**أحد**» مفعول به لترى «**باقياً**» حال من أحد، =

ومنه قولُه تعالى[١]: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فـ «لها كتابٌ» جملة في موضع الحال من «قرية» وصَحَّ مجيء الحال من النكرة لتقدُّمِ النفي عليها، ولا يصحُّ كونُ الجملةِ صفةً لقريةٍ، **خلافاً للزمخشري**؛ لأنَّ الواوَ لا تَفْصِل بينَ الصِّفةِ والموصوفِ، وأيضاً وجودُ «إلَّا» مانعٌ من ذلك، إذ لا يُعْتَرَضُ بـ«إلَّا» بين الصِّفةِ والموصوفِ، وممن صَرَّحَ بمنعِ ذلك أبو الحسَنِ الأخفشُ في «المسائل»، وأبو عليٍّ الفارسيُّ في «التَّذكرةِ».

ومثالُ ما وقعَ بعدَ الاستفهامِ قولُه: [البسيط]

ش١٨٥ ـ يا صاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقياً فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعادِها الأَمَلَا[٢]

= وهذا مبني على أن «ترى» بصرية، فإذا جريت على أن ترى علمية كان قوله: «**باقياً**» مفعولاً ثانيًا لترى.

الشاهد فيه: قوله: «واقياً» و«باقياً» حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة، وهي «حمى» بالنسبة لـ«واقياً» و«أحد» بالنسبة لـ«باقياً» والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين.

وإنما يكون الاستشهاد بقوله: باقياً، إذا جعلنا «ترى» بصرية؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد، وقد استوفته، فالمنصوب الآخر يكون حالاً، أما إذا جعلت «ترى» علمية، فإن قوله: «باقياً» يكون مفعولاً ثانيًا، كما بيناه في الإعراب.

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية في (ص٢١٠).

(٢) أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت أنه لرجل من طيئ، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه.

اللغة: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيمًا غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام، وهو أيضًا مركب إضافي «هل حم عيش؟» (انظر ص**٢١٣**) والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي، فكأنه قال: ما قدر الله عيشًا باقيًا «العذر» هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**صاح**» منادى مرخم «**هل**» حرف استفهام «**حم**» فعل ماض مبني للمجهول «**عيش**» نائب فاعل حم «**باقيًا**» حال من عيش «**فترى**» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديراً بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت «**لنفسك**» الجار والمجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**العذر**» مفعول أول لترى «**في إبعادها**» الجار والمجرور متعلق بالعذر، وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله «**الأملا**» مفعول به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله: «باقيًا» حيث وقع حالاً من النكرة ـ وهي قوله: «عيش» ـ والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

ومثالُ ما وقعَ بعدَ النَّهيِ قولُ المصنِّفِ: «**لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلا**» وقولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجاءَة: [الكامل]

ش١٨٦ ـ لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلَى الإحْجامِ يَـوْمَ الـوَغَـى مُـتَـخَـوِّفـاً لِـحِـمـامِ[١]

واحترز بقوله: «**غالباً**» مما قلَّ مجيءُ الحالِ فيه من النَّكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولُهم: «مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ»[٢]، وقولُهم: «عليه مئةٌ بِيْضاً»[٣]، وأجاز سيبويه «فيها رَجُلٌ قائماً»[4]، وفي الحديث: «صَلّى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وَراءَهُ رِجالٌ قياماً»[5][٦].

(١) البيت ـ كما قال الشارح العلامة ـ لأبي نعامة قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطِّرِمّاح بن حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري، قصدًا إلى الرد عليه وتصحيح خطئه، وقطري: بفتح القاف والطاء جميعًا، والفجاءة: بضم الفاء.

اللغة: «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء: الموت.

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ويركنَ إلى التواني خوفًا من الموت.

الإعراب: «**لا**» ناهية «**يركنن**» يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية «**أحد**» فاعل يركن «**إلى الإحجام**» جار ومجرور متعلق بيركن «**يوم**» ظرف زمان متعلق بيركن أيضًا، ويوم مضاف، و«**الوغى**» مضاف إليه «**متخوفاً**» حال من أحد «**لحمام**» جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد فيه: قوله: «متخوفًا» حيث وقع حالاً من النكرة التي هي قوله: «أحد»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله: «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

(٢) قعدة رجل ـ بكسر القاف وسكون العين المهملة ـ أي مقدار قعدته.

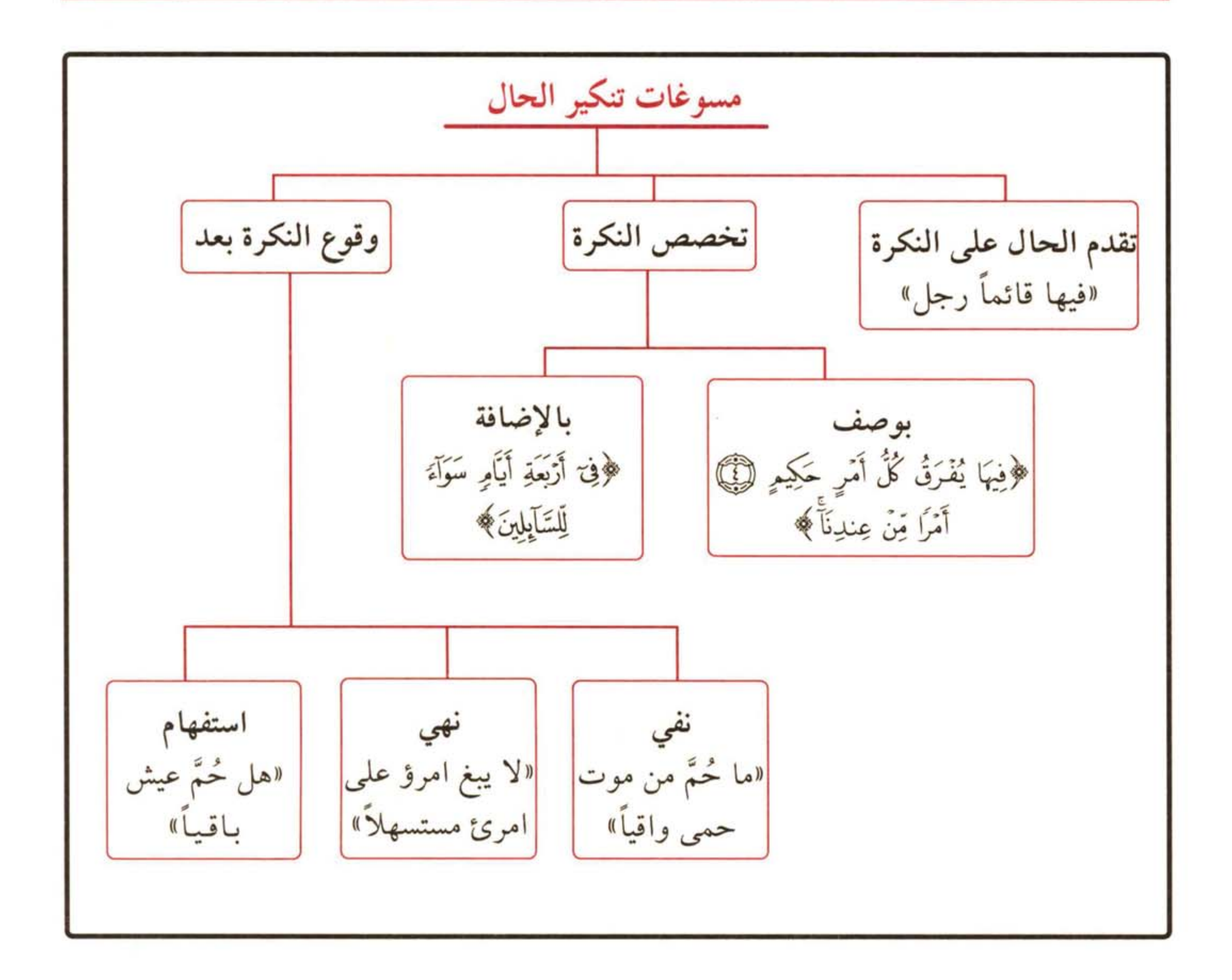
(٣) بيضًا ـ بكسر الباء الموحدة ـ جمع بيضاء، وهو حال من مئة، ولا يجوز أن يكون تمييزًا، إذ لو كان تمييزًا لوجب أن يكون مفردًا لا جمعًا، وأن يكون مجرورًا لا منصوبًا، لأن تمييز المئة يكون كذلك.

(4) ذكره في مواضعَ من «الكتاب» أولها ٢/ ٥٢.

(5) الحديث وفيه الشاهد ـ لكن بلفظ «قومٌ قياماً» ـ في صحيح البخاري (١٢٣٦) عن عائشة رضي الله عنها قالت: صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ فصلّى جالساً، وصلى وراءه قومٌ قياماً. . . الحديث.

وهو في «سنن أبي داود» (٦٠٥)، و«مسند أحمد» (٢٥١٤٩).

(٦) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه؛ **فذهب سيبويه** رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، **وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب** ـ وهما شيخا سيبويه ـ إلى أن ذلك مما لا يجوز أن =



٣٤٠ ـ وسَبْقَ حالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَـوْا ولا أَمْـنَـعُـهُ فَـقَـدْ وَرَدْ[1]

= يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه، ووَجهُ ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

(١) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله، وهو أبوا الآتي، وسبق مضاف، و«حال» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «ما» اسم موصول: مفعول به للمصدر «بحرف» جار ومجرور متعلق بقوله: جر، الآتي «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تحقيق «أبوا» فعل وفاعل «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «أمنعه» أمنع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به «فقد» الفاء للتعليل، قد: حرف تحقيق «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «سبق حال» وتقدير البيت: وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف، ولا أمنع ذلك، لأنه وارد في كلام العرب.

مَذْهَبُ جمهور النَّحويين أنَّه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بحرفٍ(١)، فلا تقولُ في «مررتُ بهندٍ جالسةً»: مررتُ جالسةً بهندٍ.

وذهبَ الفارِسيُّ وابنُ كَيْسان وابن بَرهان إلى جوازِ ذلك، وتابَعَهُم المصنِّفُ؛ لورودِ السَّماعِ بذلك، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٨٧ ـ لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صَادِياً ... إلَـيَّ حَـبـيـبـاً إنَّـهـا لَـحَـبِـيـبُ(٢)

فـ«هَيْمانَ، وصادياً»: حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، وقولُه: [الطويل]

ش١٨٨ ـ فَإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ ... فَـلَـنْ يَـذْهَـبـوا فَـرْغـاً بِـقَـتْـلِ حِـبـالِ(٣)

---

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجرورًا بحرف جرٍّ أصلي، كقولك: مررت بهند جالسة، وقد يكون مجرورًا بحرف جرٍّ زائد، كقولك: ما جاء من أحد راكبًا، فراكبًا: حال من أحد المجرور لفظًا بمن الزائدة.
ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجرورًا بحرف جر زائد، جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه، فيصح أن تقول: ما جاء من أحد راكبًا، وأن تقول: ما جاء راكبًا من أحد. والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

(٢) البيت لعروة بن حزام العذري، وقبله:

حَـلَـفْـتُ بِـرَبِّ الـرَّاكِـعـيـنَ لِـرَبِّـهـم ... خُـشُـوعًـا وفَـوقَ الـرَّاكِـعـيـنَ رَقـيـبُ

وبعده بيت الشاهد، وبعده قوله:

وقُـلْـتُ لِـعَـرَّافِ الـيَـمَـامَـةِ دَاوِنِـي ... فـإنَّـكَ إن أبـرأتَـنِـي لَـطَـبـيـبُ

اللغة: «هيمان» مأخوذ من الهُيام، بضم الهاء، وهو في الأصل أشد العطش «صاديًا» اسم فاعل فعله «صدي» من باب تعب، إذا عطش.

الإعراب: «**لئن**» اللام موطئة للقسم، إن: شرطية «**كان**» فعل ماض ناقص فعل الشرط «**برد**» اسم كان، وبرد مضاف، و«**الماء**» مضاف إليه «**هيمان صادياً**» حالان من ياء المتكلم المجرورة محلًّا بإلى «**إلى**» جار ومجرور متعلق بقوله: حبيبًا، الآتي «**حبيبًا**» خبر كان «**إنها**» إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه «**لحبيب**» اللام لام الابتداء، حبيب: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله: «هيمان صاديًا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلًّا بإلى، وتقدما عليها؛ كما أوضحناه في الإعراب.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبي، وبعد البيت المستشهَد به قوله:

ومَـا ظَـنُّـكُـمْ بـالـقَـوم إذْ تَـقـتُـلُـونَـهُـمْ ... ألَـيْـسُـوا وإنْ لَـم يُـسـلِـمُـوا بـرِجـالِ
عَـشِـيَّـةَ غَـادَرْتُ ابـنَ أرقَـمَ ثَـاوِيًـا ... وعُـكَّـاشَـةَ الـغَـنْـمِـيَّ عَـنـهُ بِـحَـالِ

=

فـ«فَرْغاً» حال من «قَتْلِ».

وأمّا تقديمُ الحال على صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ فجائزٌ، نحو: «جاءَ ضاحِكاً زيدٌ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً».

٣٤١ ـ وَلا تُجِزْ حالاً مِنَ المُضافِ لَهْ ... إلَّا إذا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهْ(١)

٣٤٢ ـ أَوْ كانَ جُزْءَ ما لَهُ أُضيفا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلا تَحيفا(٢)

= **اللغة:** «أذواد» جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغاً» أي: هدراً لم يطلب به «حبال» بزنة كتاب، وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردَّة، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أنشدناهما.

المعنى: يقول: لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك، فالأمر فيه هيِّن والخطب يسير، والذي يعنيني أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء، ولكني شفيت نفسي ونلت ثأري منكم، فلم يضع دمه هدرًا.

الإعراب: «**فإن**» شرطية «**تك**» فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «**أذواد**» اسم تك «**أصبن**» فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة نائب فاعل، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبر «تك» «**ونسوة**» معطوف على أذواد «**فلن**» الفاء واقعة في جواب الشرط، لن: نافية ناصبة «**يذهبوا**» فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل «**فرغًا**» حال من «قتل» الآتي «**بقتل**» جار ومجرور متعلق بيذهب، وقتل مضاف، و«**حبال**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فرغًا» حيث وقع حالاً من «قتل» المجرور بالباء، وتقدم عليه.

(١) «**لا**» ناهية «**تجز**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**حالاً**» مفعول به لتجز «**من المضاف**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: «حالاً» وقوله: «**له**» جار ومجرور متعلق بالمضاف «**إلا**» أداة استثناء «**إذا**» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «**اقتضى**» فعل ماض «**المضاف**» فاعل اقتضى «**عمله**» عمل: مفعول به لاقتضى، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة «إذا» إليها، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «**أو**» عاطفة «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له «**جزء**» خبر كان، وجزء مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه «**له**» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي «**أضيف**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «**أو**» عاطفة «**مثل**» معطوف على جزء السابق، ومثل مضاف، وجزء من «**جزئه**» مضاف إليه، وجزء مضاف، والهاء مضاف إليه «**فلا**» ناهية «**تحيفا**» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

لا يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه[(١)] إلّا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عملُه في الحالِ، كاسمِ الفاعلِ والمصدر، ونحوهما مما تَضَمَّنَ معنى الفعل، فتقول: «هذا ضارِبُ هندٍ مجردةً، وأعجبني قيامُ زيدٍ مُسْرِعاً» ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤] ومنه قولُ الشاعر: [من الطويل]

ش١٨٩ ـ تَقولُ ابْنَتي إنَّ انْطلاقَكَ واحِداً ... إلى الرَّوْعِ يَوْماً تارِكي لا أَبالِيا[(٢)]

---

(١) **اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه؛ فذهب سيبويه رحمه الله إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا، أي: سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر. وذهب غيره من النحاة** إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز، وإلا لم يجز.

والسر في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في: هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال أم لا يجب ذلك؟ **فذهب سيبويه** إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحدًا وأن يكون مختلفًا، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا، **وذهب غيره** إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها، وترتب على ذلك ألا يجوِّزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرًا أو اسم فاعل مثلاً، كان كذلك عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه، كان المضاف والمضاف إليه جميعًا كالشيء الواحد، فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال، فاحفظ هذا التحقيق النفيس واحرص عليه.

(٢) البيت لمالك بن الرِّيَب أحدِ بني مازن بن مالك، من قصيدة له، وأولها قوله:

أَلَا لَيتَ شِعرِي هَل أَبِيتَنَّ لَيلَةً ... بجَنبِ الغَضَى أُزجِي القِلَاصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الغَضَى لم يَقطَعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ ... ولَيْتَ الغَضَى ماشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا

اللغة: «الروع» الفزع، والمخافة، وأراد به ههنا الحرب؛ لأن الخوف يتسبب عنها، فهو من باب إطلاق اسم المسبَّب وإرادة السَّبب «تاركي» اسم فاعل من ترك بمعنى صير.

المعنى: إن ابنتي تقول لي: إن ذهابك إلى القتال منفردًا يصيِّرني لا محالة بلا أب؛ لأنك تقتحم لظاها فتموت.

الإعراب: «**تقول**» فعل مضارع «**ابنتي**» ابنة: فاعل تقول، وابنة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**إن**» حرف توكيد ونصب «**انطلاقك**» انطلاق: اسم إن، وانطلاق مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «**واحداً**» حال من الكاف التي هي ضمير المخاطب «**إلى الروع**» جار ومجرور متعلق بانطلاق «**تاركي**» تارك: خبر إن، وتارك مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد =

وكذلك يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه إذا كان المضافُ جزءاً من المضاف إليه، أو مِثْلَ جُزْئِه في صحَّةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه، فمثالُ ما هو جزءٌ من المضاف إليه قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فـ«إِخْواناً»: حالٌ من الضميرِ المضاف إليه «صدور»، والصدورُ جزءٌ من المضاف إليه، ومثالُ ما هو مِثْلُ جزءِ المضافِ إليه ـ في صحَّة الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه ـ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النمل: ١٢٣] فـ«حنيفاً»: حال من «إبراهيم» والملَّةُ كالجُزْءِ من المضافِ إليه، إذ يصحُّ الاستغناءُ بالمضافِ إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: «أن اتَّبعْ إبراهيم حَنيفاً» لصحَّ.

فإنْ لم يكنِ المضافُ مما يصحُّ أنْ يعملَ في الحالِ ولا هو جزءٌ من المضافِ إليه ولا مِثْلُ جُزئِهِ، لم يجُزْ أنْ يجيءَ الحال منه، فلا تقول: «جاءَ غُلامُ هِنْدٍ ضاحِكةً» خلافاً للفارسيِّ، **وقولُ ابنِ المصنِّفِ رحمه الله تعالى: «إنَّ هذه الصورةَ ممنوعةٌ بلا خلافٍ» ليس بجيِّدٍ،** فإنَّ مذهَبَ الفارسيِّ جَوازُها كما تقدَّم، وممن نقلَه عنه الشريفُ أبو السَّعاداتِ ابنُ الشَّجَريِّ في «أماليه».

٣٤٣ ـ وَالحالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفا[(١)]

= مفعوليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أبًا» اسمها «ليا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من «لا» ومعمولَيها في محل نصب مفعول ثان لتارك، ويجوز أن يكون «أبًا» اسم لا منصوبًا بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، واللام في «ليا» زائدة، وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر لا محذوف، وكأنه قال: لا أبي موجود.

الشاهد فيه: قوله: «واحدًا» حيث وقع حالاً من المضاف إليه، وهو الكاف في قوله: «انطلاقك» والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل، فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال؛ لأنه مصدر على ما علمت.

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق بينصب «صرفا» صرف: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل جر نعت لفعل «أو» عاطفة «صفة» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى صفة «المصرفا» مفعول به لأشبه، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله: «صفة».

٣٤٤ ـ فجائِزٌ تَقديمُهُ كـ«مُسْرِعا ذا راحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعا»(١)

يجوزُ تقديمُ الحالِ على ناصبِها إنْ كانَ فعلاً متصرِّفاً، أو صفةً تشبهُ الفعلَ المتصرِّفَ، والمرادُ بها ما تَضَمَّنَ معنى الفعلِ وحروفَهُ وقَبِلَ التأنيثَ والتثنيةَ والجمعَ كاسمِ الفاعلِ، واسم المفعول، والصفة المشبَّهةِ(٢)، فمثالُ تقديمِها على الفِعلِ المتصرفِ: «مُخلصاً زيدٌ دعا» [فدعا: فعلٌ متصرِّفٌ، وتقدَّمَتْ عليه الحالُ]، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبِهَةِ له: «مُسْرعاً ذا راحِلٌ».

فإن كان الناصِبُ لها فعلاً غير متصرِّف، لم يجزْ تقديمُها عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً!» ولا تقول: «ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً!»؛ لأنَّ فعلَ التَّعجُّبِ غيرُ متصرِّفٍ في نفسِه، فلا يَتصَرَّفُ في معموله، وكذلك إنْ كان الناصبُ لها صفةً لا تُشبِهُ الفِعلَ المتصرِّفَ(3) كأفْعَلِ التفضيلِ، لم يجزْ تقديمُها عليه، وذلك لأنَّه لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ ولا يؤنَّث، فلم يتصرَّف في نفسِه، فلا يتصرَّفُ في معموله، فلا تقول: «زيدٌ ضاحكاً أحْسَنُ

(١) «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط، جائز: خبر مقدم «تقديمه» تقديم: مبتدأ مؤخر، وتقديم مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحال» في أول البيت السابق «كمسرعاً» لكاف جارة لقول محذوف، مسرعاً: حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتي «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وهو صاحب الحال «ومخلصاً» حال مقدم على عامله، وهو «دعا» الآتي «زيد» مبتدأ، وجملة «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر.

(٢) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقًا في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وليس هذا الإطلاق بسديد، بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، **وذلك في أربعة مواضع:**

الأول: أن يكون العامل مقترنًا بلام الابتداء، كقولك: إني لأزورك مبتهجًا.

الثاني: أن يقترن العامل بلام القسم، كقولك: لأصومنَّ معتكفًا، وقولِك: لأصبرن محتسبًا.

الثالث: أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، كقولك: إن لك أن تسافر راجلاً، وإن عليك أن تنصح مخلصًا.

الرابع: أن يكون العامل صلة لأل الموصولة، كقولك: أنت المصلي فَذًّا، وعلي المذاكر متفهمًا.

(3) لو قال: «تُشبِهُ الفعل الجامدَ» لكان أيسَرَ!

من عَمرٍو»، بَلْ يجبُ تأخيرُ الحالِ، فتقولُ: «زيدٌ أحسنُ مِنْ عَمرٍو ضاحكاً»(1)(2).

٣٤٥ ـ وَعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لا حُروفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلا(٣)

٣٤٦ ـ كـ«تِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ» وَنَدَرْ نَحْوُ «سَعيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ»(٤)

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ، وهو ما تضمَّن معنى الفعلِ دونَ حروفِهِ، كأسماء الإشارة، وحروفِ التَّمني، والتَّشبيهِ، والظرف، والجارِّ والمجرورِ(٥)، نحو: «تِلْكَ هندٌ مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأنَّ زيداً راكباً أسدٌ، وزيد في الدار ـ أو عندك ـ قائماً»، فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ في هذه المُثُلِ ونحوِها، فلا تقول: «مجردَةً تلكَ هندٌ» ولا «أميراً ليتَ زيداً أخوك» ولا «راكباً كأنَّ زيداً أَسَدٌ».

---

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناءُ من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة، وذلك المستثنى نحو قوله: «زيد مفردًا أنفع من عَمرو مُعانًا»، وسيذكر هناك ضابط هذا المثال.

(2) ولا يجوز أن تتقدم الحال على عاملها كذلك إن كان: اسم فعلٍ، نحو: «نزالِ مُسرِعاً».

(٣) «وعامل» مبتدأ «ضمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، وهو المفعول الأول لـ«ضمن»، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل «معنى» مفعول ثان لضمن، ومعنى مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفة «حروفه» حروف: معطوف على «معنى الفعل» وحروف مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخراً» حال من الضمير المستتر في «يعمل» الآتي «لن» نافية ناصبة «يعملا» يعمل: فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «كتلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كتلك «ليت، وكأن» معطوفان على تلك «وندر» فعل ماض «نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقرًّا» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي «في هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(٥) **اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر:**

الأول: أن العامل المعنوي قد يُطلق ويُراد به ما يقابل اللفظي، وهو شيئان: الابتداء العامل في المبتدأ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع، وليس هذا المعنى مرادًا في هذا الموضع؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفعَ أيضًا، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل، أفلا ترى أن «تلك» وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى أشير؟ وهكذا.

الثاني: العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة، وقد ذكر الشارح منها خمسة، وهي: **أسماء الإشارة، وحروف التمني، وأدوات التشبيه، والظروف، والجار والمجرور.** =

وقد نَدَرَ تقديمُها على عاملها الظَّرفِ، [نحو: «زَيْدٌ قائماً عندك»] والجارِّ والمجرورِ، نحو: «سعيد مستقرًّا في هَجَر» ومنه قولُه تعالى: «وَالسَّمَٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ» [الزمر: ٦٧][١] في قراءةِ مَن كَسَرَ التاء[2]، **وأجازَه الأخفشُ قياساً.**

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعاناً» مُسْتَجازٌ لَنْ يَهِنْ[٣]

تقدَّمَ أنَّ أفْعَلَ التفضيلِ لا يعملُ في الحال متقدِّمةً، واستَثْنَى من ذلك هذه المسألةَ، وهي ما إذا فُضِّل شيءٌ في حالٍ على نَفْسِه أو غيرِه في حالٍ أخرى، فإنه يعملُ في حالين، إحداهما متقدمَةٌ عليه والأخرى متأخِّرةٌ عنه، وذلك نحو: «زيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قاعداً» و«زيدٌ مفرداً أنْفَعُ من عَمرٍو مُعاناً» فـ«قائماً، ومفرداً» منصوبان بأحسن وأنفع، وهما حالان، وكذا «قاعداً، ومعاناً» وهذا مذهب الجمهور.

= **وقد بقي خمسة أخرى، أولها**: حرف الترجي، كلعل، نحو قولك: لعل زيدًا أميرًا قادم. **وثانيها**: حروف التنبيه، مثل «ها» في قولك: ها أنت زيد راكبًا، فراكبًا: حال من زيد، والعامل في الحال هو «ها».
وثالثها: أدوات الاستفهام الذي يُقصَد به التعجب، كقول الأعشى:

يـا جَـارتـا مـا أنـتِ جَـاره

عند من جعل «جاره» الأخرى حالاً لا تمييزًا. **رابعها**: أدوات النداء، نحو: «يا» في قولك: يا أيها الرجل قائمًا. **وخامسها**: «أمَّا» نحو قولهم: أما علمًا فعالم، عند من جعل تقدير الكلام: مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم، فعلمًا ـ على هذا التقدير ـ حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أما.

(١) القراءة المشهورة برفع السماوات على الابتداء، ورفعِ «مطويات» على أنه خبر المبتدأ، والجارُّ والمجرور ـ وهو «بيمينه» ـ متعلق بمطويات، والقراءة التي يستدل بها الشارح ههنا برفع السماوات على أنه مبتدأ، ونصبِ مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجارُّ والمجرور، والجار والمجرور ـ وهو قوله: «بيمينه» ـ متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(2) هي قراءة عيسى والجحدري، كما في «البحر المحيط» ٧/ ٤٢٢، وردّ على استدلال الأخفش بقوله: ولا حجةَ فيه؛ إذ يكون ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ معطوفاً على ﴿وَٱلْأَرْضُ﴾ كما قلنا، و﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ متعلق بـ«مطويّات».

(٣) «ونحو» مبتدأ «زيد» مبتدأ «مفرداً» حال من الضمير المستتر في «أنفع» الآتي «أنفع» خبر المبتدأ الذي هو زيد «من عمرو» جار ومجرور متعلق بأنفع «معاناً» حال من عمرو، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة نحو إليها «مستجاز» خبر المبتدأ الذي هو «نحو» في أول البيت «لن» نافية ناصبة «يهن» بمعنى يضعف: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «نحو» وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان، أو صفة للخبر السابق.

وزَعَمَ **السيرافيُّ أنهما خَبرانِ منصوبانِ بكانَ المحذوفةِ**، والتقديرُ: «زيدٌ إذا كانَ قائماً أحْسَنُ منه إذا كانَ قاعداً، وزيدٌ إذا كانَ مفرداً أنفعُ من عَمرٍو إذا كان مُعاناً».

ولا يجوزُ تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل، ولا تأخيرُهُما عنه، فلا تقول: «زيد قائماً قاعداً أحسنُ منه» ولا [تقول]: «زيدٌ أحسنُ منه قائماً قاعداً».

٣٤٨ ـ وَالحالُ قَدْ يَجيءُ ذا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فاعْلَمْ وغَيْرِ مُفْرَدِ[١]

يجوز تعدُّدُ الحال[2] وصاحبُها مفرد[٣] أو متعدِّدٌ.

فمثال الأول: «جاءَ زيدٌ راكِباً ضاحكاً» فـ«راكباً، وضاحكاً»: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثالُ الثاني: «لقيتُ هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرةً» فـ«مُصْعِداً»: حالٌ من التَّاءِ، و«مُنْحدِرَةً»: حال من «هند» والعاملُ فيهما «لقيتُ» ومنه قولُه: [الرمل]

ش١٩٠ ـ لَقِيَ ابْنِيْ أَخَوَيْهِ خائِفاً ... مُنْجِدَيْهِ فأَصابوا مَغْنَما[٤]

---

(١) «الحال» مبتدأ، وجملة «يجيء» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر في يجيء، وذا مضاف، و«تعدد» مضاف إليه «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على مفرد، وغير مضاف، و«مفرد» مضاف إليه.

(2) لشبهها بالخبر والنعت، فالأخبار قد تتعدد والمُخْبَرُ عنه واحد، والنعوت قد تتعدّد، والمنعوتُ واحد.

(٣) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال، ولوجوب ذلك موضعان، أولهما: أن يقع الحال بعد «إما» نحو قولهِ تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وثانيهما: أن يقع الحال بعد «لا» النافية، كقولك: رأيت بكرًا لا مستبشرًا ولا جذلان.

(٤) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «منجديه» مغيثيه، وهو مثنى منجد، ومنجد: اسم فاعل ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلانًا، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا «مغنماً» غنيمة.

الإعراب: «لقي» فعل ماض «ابني» ابن: فاعل لقي، وابن مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي، والهاء مضاف إليه «خائفًا» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل «مغنما» مفعول به لأصابوا، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي ومعمولاته.

=

فـ«خائفاً» حالٌ من «ابني»، و«مُنْجِدَيْهِ» حال من «أَخَوَيْهِ» والعاملُ فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به، وعندَ عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأوَّل الاسمَين، ففي قولك: «لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً» يكونُ «مُصْعِداً» حالاً من زيد، و«مُنحَدِراً» حالاً من التاء.

٣٤٩ ـ وَعامِلُ الحالِ بِها قَدْ أُكِّدا في نَحْوِ «لا تَعْثَ في الأَرْضِ مُفْسِدا»(١)

تنقسمُ الحالُ إلى مؤكِّدةٍ، وغيرِ مؤكِّدةٍ(2)؛ فالمؤكِّدةُ على قسمين، وغيرُ المؤكِّدَةِ ما سوى القسمين.

فالقسمُ الأوَّلُ من المؤكِّدة: ما أكَّدَتْ عاملَها، وهي المرادُ بهذا البيتِ، وهي: كلُّ وَصْفٍ دلَّ على مَعْنَى عامِلِهِ، وخالَفَهُ لفظاً، وهو الأكثرُ، أو وافقَه لفظاً، وهو دونَ الأوَّلِ في الكَثْرةِ، فمثالُ الأوَّلِ: «لا تَعْثَ في الأرْضِ مُفْسِداً» ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ والنُّجومَ مُسَخَّراتٍ بِأَمْرِهِ﴾(3) [النحل: ١٢].

= **الشاهد فيه**: قوله: «خائفًا منجديه» فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه؛ فإن واحدًا من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أنْ تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

(١) «**وعامل**» مبتدأ، وعامل مضاف، و«**الحال**» مضاف إليه «**بها**» جار ومجرور متعلق بأكد الآتي «**قد**» حرف تحقيق «**أكدا**» أكد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**في نحو**» جار ومجرور متعلق بأكد «**لا**» ناهية «**تعث**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**في الأرض**» جار ومجرور متعلق بتعث «**مفسداً**» حال من الضمير المستتر في «تعث» وهو حال مؤكدة للعامل وهو «**تعث**» وجملة «تعث في الأرض مفسداً» في محل جر بإضافة نحو إليها.

(2) الحال غير المؤكدة ـ وتسمّى «المؤسِّسة» و«المبيِّنة» ـ هي التي تُفيد معنىً جديداً في الكلام لا يُمكن أن يُستفادَ إلا بها، تقول: جاء زيدٌ ضاحكاً.

(3) الاستشهادُ بكون «مسخّراتٍ» منصوبةً، لا مرفوعةً كما ورد في بعض كتب النحو «التجارية الطبعات»، فأين الحال مع الرفع؟

والقراءة بنصب «مسخرات» هي قراءة العشرة غير ابن عامر الذي قرأ ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾. ورواية حفص عن عاصم الذي قرأ ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾. «النشر» ٢/ ٢٣١.

٣٥٠ ـ وَإنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُها وَلَفْظُها يُؤَخَّرُ[(١)]

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكِّدة، وهي ما أَكَّدَتْ مضمونَ الجملة، وشَرْطُ الجملَةِ أنْ تكونَ اسميةً، وَجُزْآها معرفتان جامدان، نحو: «زيدٌ أخوك عَطوفاً، وأنا زيدٌ مَعْروفاً» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١٩١ ـ أَنا ابنُ دارَةَ مَعْروفاً بها نَسَبِي وَهَلْ بِدارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عارِ[(٢)]

فـ «عَطوفاً، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقديرُ في الأول «أَحُقُّه عطوفاً» وفي الثاني «أُحَقُّ معروفاً».

---

(١) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكد «فمضمر» الفاء لربط الجواب بالشرط، مضمر: خبر مقدم «عاملها» عامل: مبتدأ مؤخر، وعامل مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «ولفظها» الواو عاطفة، لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة «يؤخر» من الفعل المضارع المبني للمجهول، ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط.

(٢) البيت لسالم بن دارة، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة، وقد أوردها التبريزي في شرحه على «الحماسة»، وذكر لهذه القصيدة قصة، فارجع إليها هناك.

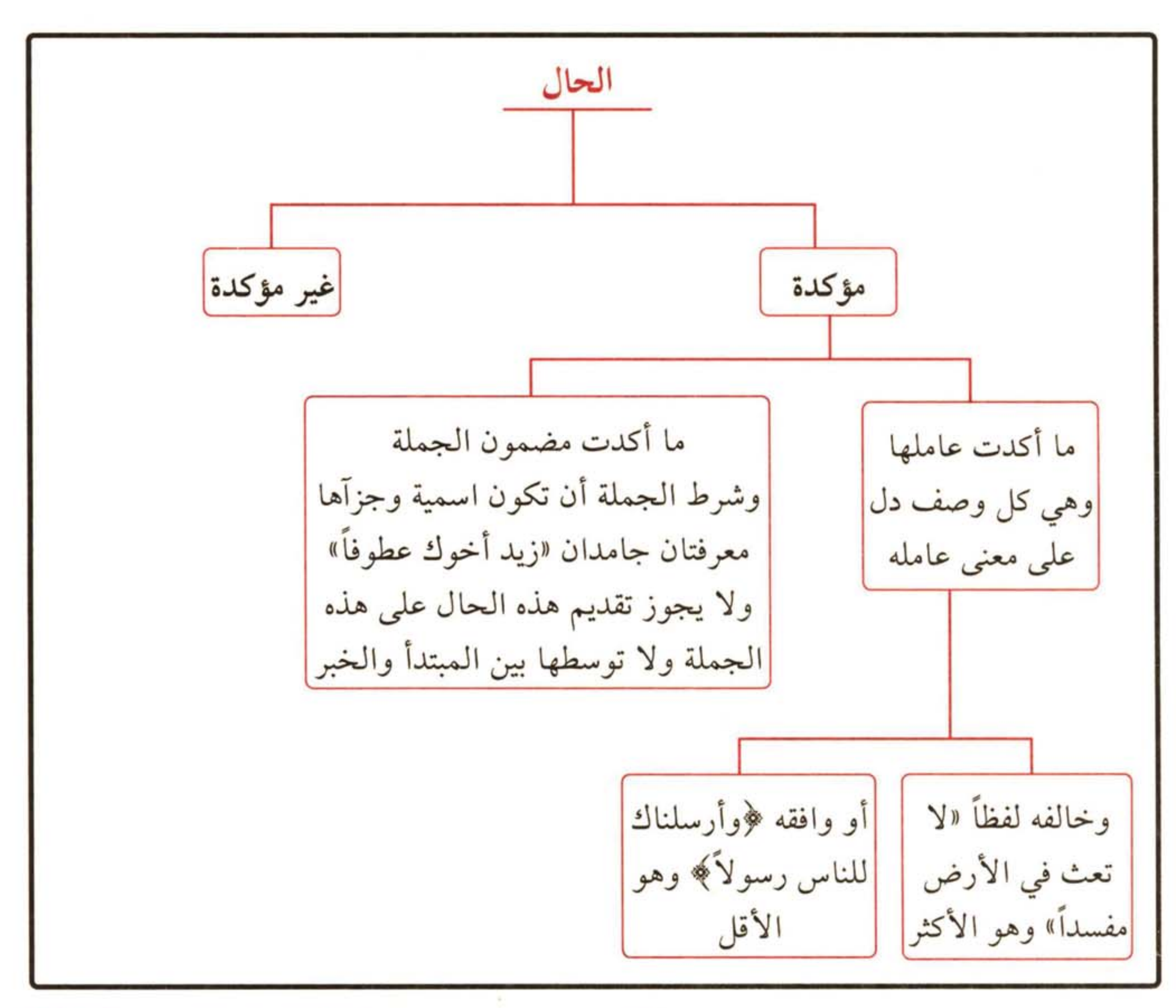
اللغة: «دارة» الأكثرون على أنه اسم أمه، وقال أبو رياش: هو لقب جده، واسمه يربوع، ويجاب ـ على هذا القول ـ عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة في قوله: «معروفًا بها نسبي» بأنه عنى به القبيلة.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرَّة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعنَ في الشرف.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«دارة» مضاف إليه «معروفًا» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبي» نائب فاعل لمعروف؛ لأنه اسم مفعول، وياء المتكلم مضاف إليه «وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكاري «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائدة «عار» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقوله: «يا للناس» اعتراض بين المبتدأ والخبر، ويا: للنداء، واللام للاستغاثة.

الشاهد فيه: قوله: «معروفًا» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

ولا يجوزُ تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجملَةِ، فلا تقولُ: «عَطوفاً زيدٌ أخوك» ولا «معروفاً أنا زيد»**ولا توسُّطُها بين المبتدأ والخبر**، فلا تقول: «زيدٌ عطوفاً أخوكَ»(1).



٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ الحالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَـــ«جَاءَ زَيْدٌ وهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ»(٢)

---

(1) وثمةَ قسمٌ ثالثٌ، وهو الحال المؤكدة لصاحبها؛ كقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

ينظر: «أوضح المسالك» ٢/ ٢٣٥، «شرح الأشموني» ٢/ ٢٧٥، «البهجة» ص١٩٣.

(٢) «موضع» ظرف مكان متعلق بتجيء، وموضع مضاف، و«الحال» مضاف إليه «تجيء» فعل مضارع «جملة» فاعل تجيء «كجاء زيد» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، وما بعدها فعل وفاعل «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ناو» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر فاعل «رحلة» مفعول به لناو، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ، وتقعُ الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ، كما تقعُ موقعَ الخبرِ والصِّفَةِ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ(١)، وهو في الحالية: إما ضميرٌ، نحو: «جاءَ زيدٌ يَدُهُ عَلَى رَأسِهِ» أو واوٌ ـ وتسمَّى واوَ الحالِ، وواوَ الابتداءِ، وعلامتُها صِحَّةُ وقوعِ «إذْ» موقِعَها ـ نحو: «جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ» التقدير: إذ عَمرٌو قائم، أو الضمير والواوُ معاً، نحو: «جاء زيدٌ وهْوَ ناوٍ رِحْلَةً».

٣٥٢ ـ وذاتُ بَدْءٍ بِمُضارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَميراً ومِنَ الواوِ خَلَتْ(٢)

٣٥٣ ـ وذاتُ واوٍ بَعْدَها انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ المُضارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا(٣)

---

(١) **يشترط في الجملة التي تقع حالاً أربعةُ شروط**، وقد ذكر الشارح تَبَعًا للناظم من هذه الشروط واحدًا، **وهو:** أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال: إما الواو، وإما الضمير، وإما هما معًا. **والشرط الثاني:** أن تكون الجملة خبرية؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية. **والشرط الثالث:** ألا تكون جملة الحال تعجبية. **والشرط الرابع:** ألا تكون مصدرة بعلم استقبال، وذلك نحو: «سوف» و«لن» وأدوات الشرط؛ فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يُعطَ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل: جاء محمد وهو إن يسأل يعط؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية.

ومن هذا الكلام ـ مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة ـ تعرف أن الخبر والحال جميعًا اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلًّا منهما بصاحبه، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية، فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة، وتصدر بعلم الاستقبال، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبرًا، فتنبه لذلك كلِّه، والله يوفقك ويرشدك.

(٢) «**وذات**» مبتدأ، وذات مضاف، و«**بدء**» مضاف إليه «**بمضارع**» جار ومجرور متعلق ببدء «**ثبت**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة في محل جر صفة لمضارع «**حوت**» حوى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**ضميراً**» مفعول به لحوت «**ومن الواو**» الواو عاطفة، وما بعدها جار ومجرور متعلق بخلت «**خلت**» خلا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ذات بدء بمضارع» والجملة معطوفة على جملة الخبر.

(٣) «**وذات**» مبتدأ، وذات مضاف، و«**واو**» مضاف إليه «**بعدها**» بعد: ظرف متعلق بانو الآتي، وبعد مضاف، وها: مضاف إليه «**انو**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**مبتدأ**» مفعول به لانو «**له**» جار ومجرور متعلق باجعل الآتي «**المضارع**» مفعول أول لاجعل تقدم عليه، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «**اجعلن**» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون نون التوكيد الثقيلة «**مسنداً**» مفعول ثان لاجعل.

الجملةُ الواقعةُ حالاً إنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ، لم يَجُزْ أنْ تقترنَ بالواوِ، بَلْ لا تُرْبَطُ إلّا بالضَّميرِ، نحو: «جاءَ زيدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ عَمْرٌو تُقادُ الجَنائِبُ بينَ يَديه» ولا يجوزُ دخولُ الواوِ، فلا تقولُ: «جاء زيدٌ ويَضْحَكُ» فإنْ جاءَ من لسانِ العَربِ ما ظاهِرُهُ ذلك، أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأ بعدَ الواوِ، ويكونُ المضارعُ خبراً عن [ذلك] المبتدأ، وذلك نحوُ قولِهم: «قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ» وقولِه: [المتقارب]

ش١٩٢ ـ فَلَمَّا خَشيتُ أَظافيرَهُمْ نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكا(١)

فـ«أَصُكُّ، وأَرْهَنُهم» خَبَرانِ لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: وأنا أصُكُّ، وأنا أَرْهَنُهم.

٣٥٤ ـ وجُمْلَةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّما بِواوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أو بِهِما(٢)

الجملةُ الحالية: إمَّا أنْ تكونَ اسميةً، أو فعليةً، والفعلُ [إما] مضارعٌ، أو ماضٍ، وكلُّ واحدةٍ من الاسمية والفعليةِ: إمَّا مُثْبَتَةٌ، أو مَنْفيَّةٌ، وقد تقدَّم أنه إذا صُدِّرَتِ الجملةُ بمضارعٍ

---

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي.

اللغة: «أظافيرهم» جمع أظفور، بزنة عصفور، والمراد هنا منه الأسلحة «نجوت» أراد: تخلصت منه.

الإعراب: «**فلما**» الفاء للعطف على ما قبله، لما: ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتي، وهو متضمن معنى الشرط «**خشيت**» فعل وفاعل «**أظافيرهم**» أظافير: مفعول به لخشيت، وأظافير مضاف، وهم: مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «**نجوت**» فعل وفاعل، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «**وأرهنهم**» الواو واو الحال، أرهن: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، هم: مفعول أول لأرهن، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «**مالكًا**» مفعول ثان لأرهن.

الشاهد فيه: قوله: «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبئ عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالاً وتُسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ ولهذا قُدِّرت جملة المضارع خبرًا لمبتدأ محذوف، كما فصَّلناه في الإعراب.

(٢) «**وجملة**» مبتدأ، وجملة مضاف، و«**الحال**» مضاف إليه «**سوى**» منصوب على الاستثناء أو على الظرفية، وسوى مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه «**قدما**» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «**بواو**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو قوله: «جملة الحال» في أول البيت، وقوله: «**أو بمضمر، أو بهما**» معطوفان على قوله: بواو.

مُثْبَتٍ لا تَصْحَبها الواوُ، بل لا تُرْبَطُ إلَّا بالضَّميرِ فقط[(١)]، وذَكَرَ في هذا البيتِ أنَّ ما عدا ذلك يجوزُ فيه أنْ يُرْبَطَ بالواوِ وحدَها، أو بالضَّميرِ وحدَه، أو بهما، فيدخلُ في ذلك الجملةُ الاسميَّةُ، مُثْبَتَةً أو مَنْفيَّةً، والمضارعُ المنفيُّ، والماضي المثبَتُ والمنفيُّ.

---

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت، وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، **وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة**:

منها: ألا يتقدمَ بعض معمولات المضارع عليه، فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهذا جوَّز القاضي البيضاويُّ في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أن تكون جملة ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ حالاً من الضمير المستتر وجوبًا في ﴿نَعْبُدُ﴾.

ومن الشروط أيضًا: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].

فجملة ما يشترط لخلوِّ هذه الجملة من الواو أربعة شروط: أن تكون مضارعية، وأن تكون مثبتة، وأن يتقدَّمَ المضارع على كل ما يُذكر معه من معمولاته، وألا يقترن بقد.

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بـ«لا» تمتنع معها الواو، كما في قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعًا، ذكرنا لك اثنتين منها، وهما جملة الفعل المضارع المثبت، وجملة الفعل المضارع المنفي بلا.

(والثالثة): أن تكون مضارعية منفية بما، كقول الشاعر:

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبِيبَةٌ ... فَمَا لَكَ بَعدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا

(الرابعة): الجملة المعطوفة على حال قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] فجملة (هم قائلون) معطوفة على (بياتًا).

(الخامسة): الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك: هو الحق لا شك فيه، وقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فجملة (لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) في بعض أعاريبَ يحتملها هذا الكلام.

(السادسة): الجملة التي تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجملة اسمية، نحو قولك: ما صاحبت أحدًا إلا زيدٌ خير منه، أم كانت فعلية فعلها ماض، نحو قولك: ما أرى رأيًا إلا رأيت صوابًا، ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]، وقد ورد في الشعر اقتران الجملة الفعلية التي فعلها ماض والواقعة بعد «إلا» بالواو كما في قوله:

نِعمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبَةٌ ... إلَّا وكانَ لِمُرتَاعٍ لَها وَزَرَا

فقيل: هو شاذٌّ، والقياسُ أنْ تخلوَ من الواو، وقيل: هو قليل لا شاذ. =

فتقول: «جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، وجاء زيدٌ يَدُه على رَأْسِه، وجاء زيدٌ ويَدُه على رَأْسِه» وكذلك المنفيُّ، وتقول: «جاء زيد لم يَضْحَك، أو ولم يَضْحكْ، أو ولم يَقُمْ عمرو، وجاء زيدٌ وقَدْ قامَ عمرٌو، وجاء زيدٌ قَدْ قام أبوه، وجاءَ زيدٌ وقَدْ قامَ أبوه» وكذلك المنفيُّ، نحو: «جاءَ زيدٌ وما قامَ عمرٌو، وجاء زيدٌ ما قام أبوه، أو وما قام أبوه».

ويدخلُ تحتَ هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا، فعلى هذا تقول: «جاءَ زيدٌ ولا يضربُ عمراً» بالواو.

وقد ذكرَ المصنِّفُ في غيرِ هذا الكتابِ أنَّه لا يجوزُ اقترانُه بالواوِ، كالمضارع المُثْبَتِ، وأنَّ ما ورد مما ظاهرُهُ ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ، كقراءة ابنِ ذَكْوان: ﴿فاسْتَقِيمَا ولا تَتَّبعانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النُّونِ[1]، والتقدير: وأنتما لا تَتَّبعانِ، فـ «لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

٣٥٥ ـ وَالحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فيها عَمِلْ   وَبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ[٢]

يُحْذَفُ عاملُ الحال جَوازاً أو وُجوباً، فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً أنْ يقالَ: «كيفَ جِئْتَ» فتقولُ: «راكباً»، [تقديرُه: «جئتُ راكباً»]، وكقولك: «بَلَى مُسْرِعاً» لمَنْ قال لكَ: «لَمْ تَسِرْ»

= (السابعة): الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة، نحو قولك: لأضربنه حضر أو غاب، وقول الشاعر:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أو عَدَلَا   وَلَا تَشِحَّ عَلَيهِ جَادَ أو بَخِلَا

(1) «النشر» ٢/ ٢١٨.

(٢) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر: مبتدأ ثان، وذكر مضاف، والهاء مضاف إليه «حظل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذكره» الواقع مبتدأ ثانياً، والجملة من حظل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

والتقديرُ: «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣] التقدير ـ والله أعلم ـ: بلَى نجمعُها قادرين(1).

ومثالُ ما حُذِفَ وُجوباً قولُك: «زيدٌ أخوكَ عَطوفاً» ونحوُه من الحال المؤكِّدة لمضمونِ الجُملةِ، وقد تقدَّم ذلك، وكالحالِ النائبة مَنابَ الخَبَرِ، نحو: «ضَرْبي زيداً قائماً» التقديرُ: إذا كانَ قائماً، وقَدَ سبقَ تقريرُ ذلك في بابِ المبتدأ والخبر(٢).

---

(1) وينظم جواز حذف العامل أن يوجد دليلٌ حاليٌّ، أو قوليٌّ متقدّمٌ ذكرُهُ.

(٢) **هنا أمران نحب أن ننبهَك إليهما:**

الأول: أن عامل الحال على ثلاثة أنواع: نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه.

فأما النوع الذي يجب ذكره ولا يجوز حذفه، فهو العامل المعنوي، كالظرف واسم الإشارة، فلا يحذف شيء من هذه العوامل، سواء أعملت أم لم تعمل؛ لأن العامل المعنوي ضعيف، فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف.

وأما النوع الذي يجب حذفه، فقد بيَّن الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه، وهي الحال المؤكدة لمضمون جملة، والحال النائبة مناب الخبر، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج، وبقي موضعان آخران، أولهما: أن ينوب عنه الحال، كقولك لمن شرب: هنيئًا، ومن ذلك قول كثير:

هَـنِـيـئًـا مَـرِيـئًـا غَـيـرَ دَاءٍ مُـخَـامِـرٍ ... لِـعَـزَّةَ مِـنْ أعـرَاضِـنَـا مَـا اسـتَـحَـلَّـتِ

وثانيهما: أن تدل الحال على توبيخ، كقولك: أقاعدًا وقد جدَّ الناس!

وأما النوع الذي يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين.

الأمر الثاني: أن الأصل في الحال نفسه ـ بسبب كونه فضلة ـ أنه يجوز حذفه، وقد يجب ذكره، **وذلك في خمسة مواضع،**

أولها: أن يكون الحال مقصورًا عليه، نحو قولك: ما سافرت إلا راكبًا، وما ضربت عليًّا إلا مذنبًا.

وثانيها: أن يكون الحال نائباً عن عامله، كقولك: هنيئاً مريئًا، تريد: كُلْ ذلك هنيئًا مريئًا.

وثالثها: أن تتوقف عليه صحة الكلام، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، أو يتوقف عليه مراد المتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

ورابعها: أن يكون الحال جوابًا، كقولك: بلى مسرعًا، جوابًا لمن قال لك: لَم تَسِرْ.

وخامسها: أن يكون الحال نائبًا عن الخبر، نحو قولك: ضربي زيدًا مسيئًا.

=

. . . .

عامل الحال على ثلاثة أنواع

- **نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه**
  وهو العامل المعنوي، كالظرف واسم الإشارة
- **نوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره**
  - ١- الحال المؤكدة لمضمون جملة
  - ٢- الحال النائبة مناب الخبر
  - ٣- الحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج
  - ٤- أن ينوب عنه الحال
  - ٥- أن تدل الحال على توبيخ
- **نوع يجوز ذكره ويجوز حذفه**
  وهو ما عدا هذين النوعين

لا يجوز حذف الحال في خمسة مواضع

- **الأول:** أن يكون الحال مقصوراً عليه «ما سافرت إلا راكباً»
- **الثاني:** أن يكون الحال نائباً عن عامله «هنيئاً مريئاً»
- **الثالث:** أن تتوقف عليه صحة الكلام ﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين﴾ أو يتوقف عليه مراد المتكلم ﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى﴾
- **الرابع:** أن يكون الحال جواباً «بلى مسرعاً» جواباً لمن قال: لم تَسِرْ
- **الخامس:** أن يكون الحال نائباً عن الخبر «ضربي زيداً مسيئاً»

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجوباً قولُهم: «اشتريتُهُ بِدِرْهَمٍ فصاعداً، وتصدَّقتُ بدينارٍ فَسافِلاً» فـ«صاعداً، وسافلاً» حالان عاملُهما محذوفٌ وُجوباً، والتقديرُ: «فَذَهَبَ الثَّمَنُ صاعداً، وذهب المتصدَّقُ به سافلاً» وهذا معنى قوله: «**وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُه حُظِل**» أيْ: بعضُ ما يحذفُ من عامِلِ الحالِ مُنِعَ ذِكْرُهُ(١).

(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية، فنقول: الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكورًا، وقد يحذف جوازًا، وقد يحذف وجوبًا بحيث لا يجوز ذكره. فيحذف جوازًا إذا حذف عامله، نحو قولك: راشدًا، أي: تسافر راشدًا، ويجوز أن تقول: تسافر راشدًا. ويحذف وجوبًا مع الحال التي تفهم ازديادًا أو نقصًا بتدريج، نحو قولهم: اشتريت بدينار فصاعدًا، أي: فذهب الثمن صاعدًا. ففي هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله.